



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)

The policy of Reducing the Algerian dinar's Exchange rate and its Impact on the Trade Balance, an Analytical Study for the Period (2000-2017)

سارة بوسيس^{1*}، د. أحمد ضيف²

¹ مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة - الجزائر
² مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة - الجزائر

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019/12/05

المراجعة: --

القبول: 2019/12/22

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف،

صادرات خارج قطاع

المحروقات،

واردات،

رصيد الميزان التجاري،

أسعار النفط.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري بالاعتماد على الإحصائيات خلال الفترة (2000-2017). حيث قمنا أولاً بتسليط الضوء على سعر الصرف والميزان التجاري كإطار نظري، ثم قمنا بتحليل تطور كل منهما في الجزائر خلال فترة الدراسة، لنصل إلى تحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على كل من الصادرات خارج المحروقات والواردات وأخيراً استنتجنا أثر هذا التخفيض على الميزان التجاري.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وحصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، بينما هناك أثر إيجابي محدود على حصيلة الواردات، وعليه أوجدت الدراسة عدم تبعية رصيد الميزان التجاري لسياسة تخفيض سعر الصرف وإنما هو رهين لتقلبات أسعار النفط.

-رمز تصنيف JEL: E6; F3; F4.

Key words:

The exchange rate,
Non-oil exports,
Imports,
Trade balance,
Oil prices.

Abstract

This study aims at analyzing the impact of exchange rate devaluation of the Algerian Dinar on the trade balance depending on the statistics during the period (2000-2017). Where we first highlighted the exchange rate and the trade balance as a theoretical framework, then we analyzed the progress of the both variables in Algeria during the period of the study, reaching to analyze the impact of the Algerian Dinar exchange rate devaluation against the US Dollar on both the non-oil exports and the imports, and finally we ended up with the impact of this devaluation on the trade balance.

The study ended up with the existence of an inverse relationship between devaluating the Algerian Dinar exchange rate against the American Dollar and the non-oil exports which corresponds with the economic theory, whereas there is a limited positive impact on the imports earnings. Therefore, the study found the non-dependency of the trade balance on the policy of exchange rate devaluation. However, it is a hostage of the oil price volatility.

- JEL Classification Codes: E6 ; F3 ;F4.

* Corresponding author at: University Akli Mohand Oulhadj of Bouira. ALGERIA
Email : s.boussis@univ-bouira.dz

1- مقدمة

- تحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على رصيد الميزان التجاري؛

منهج الدراسة: من أجل المعالجة الجيدة للموضوع وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجانب النظري لسعر الصرف والميزان التجاري، ثم تحليل العلاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري بعد دراسة تطورها خلال الفترة (2000-2017).

تقسيمات الدراسة: بغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين: قسم نظري نتناول فيه المفاهيم الأساسية لسعر الصرف والميزان التجاري ثم نعرض العلاقة النظرية التي تربط بين المتغيرين محل الدراسة. وقسم ثاني لدراسة الجانب التطبيقي، حيث قمنا بدراسة تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وتطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)، لندرس بعدها أثر سعر الصرف على كل من الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات ثم رصيد الميزان التجاري، لنتطرق أخيرا إلى أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

2. الإطار النظري للدراسة

قبل الخوض في الدراسة وجب التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بدراستنا، وذلك حتى تستوي الدراسة كل من الجانب النظري والتطبيقي.

1.2 . مفهوم سعر الصرف و وظائفه: يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية نظرا للتأثير القوي له على عدة جوانب من النشاط الاقتصادي.

1.1.2. تعريف سعر الصرف: هناك عدة تعاريف لسعر الصرف أهمها:

- يعرف على أنه " ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين." (حسين عوض الله، 2005، صفحة 44)

- كما عرف كذلك بأنه " عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى." (شهاب، 2007، صفحة 244)

- يقصد به كذلك " سعر عملة بعملة أخرى، يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات" (Agostino, Montoussé, Cheffel, & Marc Huart, 2006, p. 172)

- يعرف كذلك على أنه " المعدل الذي يتم به تبادل العملات فيما بينها، و يعرف سعر الصرف تغيرات كبيرة في سوق الصرف العائم، كما تثبت تقلباته في هوامش ضيقة نسبيا في سوق الصرف الثابت." (Jean, 1986, p. 160)

تعد سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، ليس فقط في ضوء ما تمارسه من تأثير على القطاع الداخلي بل وعلى القطاع الخارجي أيضا، بالإضافة إلى كونها وسيلة فعالة في التأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

قد حازت دراسة آثار تقلبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية على هذه المؤشرات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة على قدر كاف من الأبحاث العلمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم السياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي.

في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق، فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر جملة من الشروط من بينها تخفيض سعر صرف العملة، فقامت الجزائر بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية وذلك للاستفادة من مزايا هذه السياسة التي تؤدي إلى زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات ومنه تحسين الميزان التجاري للدولة.

بناء على ما تقدم طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري؟ ومنه طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تستجيب حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي؟

- ما مدى تأثير سعر الصرف على الواردات الجزائرية؟

- ما هو العامل الأساسي المؤثر على رصيد الميزان التجاري؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية، سنطلق من الفرضيات التالية:

- أي تخفيض في الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يترتب عنه استجابة عكسية في حصيلة الصادرات غير النفطية.

- بالنظر لضعف المنتجات المحلية وضرورة الاستيراد، فإن سعر الصرف لا يؤثر على الواردات.

- على ضوء التبعية المفرطة للعائدات النفطية، فإنه من المتوقع أن يكون لتقلبات أسعار النفط تداعيات على رصيد الميزان التجاري.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على مفاهيم سعر الصرف والميزان التجاري؛

- تتبع مسار تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)؛

لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية.

- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد خضوعه إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، وهو مؤشر ذو دلالة على تنافسية البلد تجاه الخارج، كونه يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.

- سعر الصرف التوازني: يمثل سعر الصرف التوازني توازنا مستديما لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي وهو سعر الصرف السائد في ظروف اقتصادية غير مختلة. ويتم تحديد سعر الصرف التوازني عند معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي وتحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني. (بن حمودة، 2012، صفحة 38)

2.2. الميزان التجاري و أقسامه: يعتبر الميزان التجاري جزءا مهما من ميزان المدفوعات لأي دولة، وبالتالي فهو يعكس وضعية الدولة اتجاه العالم الخارجي، فما المقصود به وما يختلف أقسامه؟

1.2.2. تعريف الميزان التجاري: يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ويشمل صادرات و واردات الدولة من السلع والخدمات، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة وغير المنظورة، ويمثل الميزان التجاري مقارنة بين الواردات والصادرات للبلد خلال فترة زمنية معينة؛ فإذا ما شهد الميزان التجاري وجود عجز فإن ذلك يعني أن واردات البلد هي أكبر من صادراته، أي أن هناك طلبا على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأجنبية، وبذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة قيمة العملة الأجنبية. (شطباني، 2012، 2011، صفحة 44)

يعرف كذلك بأنه الميزان الذي يتعلق بتجارة السلع والخدمات (صادرات و واردات) خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات و واردات السلع، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي. (النسري، 2009، صفحة 23)

2.2.2. أقسام الميزان التجاري: ينقسم إلى الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي: (عبد الجليل، 2012، 2011، صفحة 9)

- الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

وباعتبار سعر الصرف يمثل العلاقة التبادلية بين العملة الوطنية وعملة أجنبية فيمكن التعبير عنه بإحدى الطريقتين: (عومر، 2017، صفحة 81)

- تسعير مباشر: يتم التعبير عن سعر الصرف لهذه الطريقة بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية؛

- تسعير غير مباشر: يعبر عن سعر الصرف وفق هذه الطريقة على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

2.1.2. وظائف سعر الصرف: يؤدي سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي: (بورحلي، بوروشة، و علاوي، 2015، صفحة 176)

- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

- وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

3.1.2. أشكال سعر الصرف: يأخذ سعر الصرف عدة أشكال أهمها:

- سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه مقياس لقيمة عملة بلد ما يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث تتحدد هذه الأخيرة على أساس تعادل عنصري الطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، ولهذا يتغير بتغير الطلب والعرض حسب نظام سعر الصرف المعمول به في البلد. (عبود، 2017، الصفحات 176-177)

- سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين، ويفيد أصحاب القرار من المتعاملين الاقتصاديين، وبذلك فسعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني. (Josette, 1995, p. 70)

- سعر الصرف الفعلي: يعبر عن سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة

أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.

- أثر تخفيض العملة على الواردات: يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

3. الإطار التطبيقي للدراسة

تتبع الجزائر منذ 1994 نظام صرف التعويم المدار، وذلك بعد التخلي عن نظام الربط المتبنى منذ 1974، وبذلك كان هناك عدة تغيرات لسعر صرف الدينار الجزائري سواء كسياسة متعمدة لتحقيق أهداف معينة أو كتماشي مع تغيرات السوق حسب العرض والطلب. وهذه التغيرات لها اثر على الميزان التجاري بشقيه (الصادرات، الواردات).

1.3. تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2017) : لقد كانت سنة 2000 بداية انتعاش أسعار النفط حيث انتقل من 17.44 دولارا للبرميل سنة 1999 إلى 27.60 دولارا للبرميل سنة 2000، وواصل ارتفاعه بعد هذه السنة مما سمح بالحصول على احتياطي العملة الصعبة الذي يؤثر على تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري، والجدول التالي يبين لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017).

جدول 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
سنة 2000	75.26	77.22	79.68	77.39	72.07
سنة 2005	73.36	72.65	69.37	64.57	72.65
سنة 2010	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56
سنة 2015	100.46	109.47	110.96		

المصدر: صندوق النقد الدولي (2000-2004)، بنك الجزائر (2005-2017).

- الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال.

3.2. علاقة تخفيض سعر الصرف بالميزان التجاري : بعد التعريف بمتغيرات الدراسة، نقوم بدراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

1.3.2. تعريف سياسة تخفيض سعر الصرف : معنى التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، وبالتالي يخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر السلطة النقدية في الجزائر تخفيض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار، فبدلاً أن يساوي 80 دينار للدولار الواحد تصبح 90 دينار للدولار الواحد، وهذا قصد زيادة صادراتها وتقليص وارداتها (بغداد، 2015، 2016، صفحة 37)

2.3.2. شروط نجاح سياسة التخفيض : إن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة من الشروط: (مواكي، 2013-2014، صفحة 53)

- تحقق شرط مارشال - لينر الذي يعني أن مرونة كل من الصادرات والواردات أكبر من الواحد، وعرف هذا الشرط بنموذج KenenMarshall-Lerner Robinson (1994, p. 59) وينص على انه حتى يكون لتخفيض قيمة العملة اثر ايجابي على الميزان التجاري لا بد أن يكون:

$$BC=X-M$$

$$E_X+E_M>0$$

$$E_X = \frac{dX}{de} \times \frac{e}{X} \quad \text{مرونة الطلب للصادرات:}$$

$$E_M = - \frac{dM}{de} \times \frac{e}{M} \quad \text{مرونة الطلب للواردات:}$$

حيث: e سعر الصرف.

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على منتجات الدولة؛

- تمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بقدر كاف من المرونة بحيث أنه يستجيب للطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات؛

- استقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض كي لا تؤدي إلى ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية؛

- عدم قيام الدول المنافسة بنفس إجراء تخفيض العملة؛

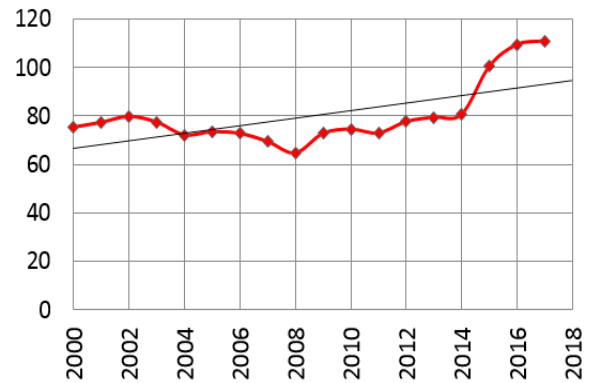
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

3.3.2. أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري : الهدف من التخفيض هو إزالة أو تقليص العجز التجاري وهذا يؤدي إلى حركة مزدوجة تمكن من تقليص الواردات وزيادة الصادرات، ويكون للتخفيض أثرين: (برنة، 2017، صفحة 48)

- أثر تخفيض العملة على الصادرات: يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير)

ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

شكل 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

يتضح من الشكل أعلاه أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017) عرف اتجاه تصاعدي وهو ما يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة بنسبة 47%.

حيث قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2002-2000) بنسبة 5% لتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ومنه تقليل نمو الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ثم ارتفع خلال الفترة (2003-2008) نتيجة الارتفاع الذي كانت تشهده أسعار النفط خلال هذه الفترة، ثم قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2009-2010) لحماية الاقتصاد الجزائري من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 - حسب محافظ بنك الجزائر - والتي ترتب عنها انخفاض في أسعار النفط، وذلك بكبح الطلب على الواردات من المنتجات الأولية والغذائية التي انخفضت أسعارها في السوق الدولية.

شهدت قيمة الدينار الجزائري حالة ارتفاع مؤقتة سنة 2011 بسعر متوسط 72.85 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة (2012-2017) حيث عرف تدهورا بحوالي 20% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري، وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسبي للعجز المسجل في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014، ليواصل تراجعها سنة 2016 بنسبة 9.5% لاستمرار انخفاض أسعار النفط ومحاولته من بنك الجزائر في الحد من عجز الميزان التجاري، ليواصل تراجعها سنة 2017 بنسبة 1.4% لامتصاص السيولة

الضخمة في السوق الموازية، حيث وحسب آخر الإحصائيات فإن 40% من الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد موازي.

2.3. تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2017-2000): يعتبر الميزان التجاري أهم مؤشر للتجارة الخارجية لأي دولة، إذ يعتبر أهم جزء من ميزان المدفوعات، وبذلك فتتبع تغيرات هذا الميزان سيمكنا من معرفة علاقة الجزائر بالعالم الخارجي من ناحية التجارة الخارجية، والجدول التالي يبين لنا تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

جدول 02: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات	22.02	19.16	18.71	24.46	32.22
الصادرات خارج المحروقات	/	/	0.61	0.47	0.66
الواردات	9.17	9.9	12.01	13.32	17.95
الرصيد	12.89	9.26	6.7	11.14	14.27
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	46.33	54.74	60.59	78.85	45.18
الصادرات خارج المحروقات	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77
الواردات	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40
الرصيد	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	57.09	72.89	71.74	64.87	60.13
الصادرات خارج المحروقات	0.97	1.23	1.15	1.05	1.63
الواردات	38.89	46.93	51.57	54.99	59.67
الرصيد	18.2	25.96	20.17	9.88	0.46
السنوات	2015	2016	2017		
الصادرات	34.57	29.31	34.57		
الصادرات خارج المحروقات	1.48	1.39	1.37		
الواردات	52.65	49.44	48.98		
الرصيد	18.08-	20.13-	14.41-		

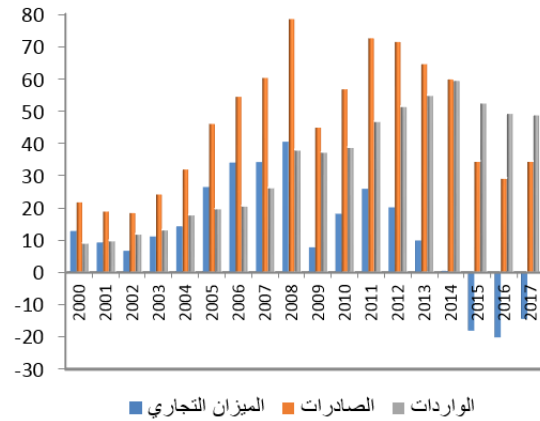
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2000-2002)، تقارير بنك الجزائر (2003-2017).

يمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني التالي الذي يظهر بشكل أفضل قيمة كل من الصادرات والواردات، ورصيد الميزان التجاري لكل سنة.

بنك الجزائر بأن تخفيض الدينار الجزائري جاء بهدف حماية الاقتصاد الوطني.

كما نلاحظ ارتفاع رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2011) دليل على بداية التعلي من الأزمة المالية العالمية وعودة ارتفاع أسعار النفط، ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2012-2014) بوتيرة متسارعة مسجلا أدنى مستوى له بقيمة 0.46 مليار دولار أمريكي سنة 2014 ويرجع ذلك إلى الانخفاض في حصيلته الصادرات الموازية مع الارتفاع المتزايد في قيمة الواردات منذ 2010 حيث سجلت سنة 2014 أعلى قيمة لها منذ سنة 2000 بقيمة 59.67 مليار دولار أمريكي بسبب زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية (تحتل المرتبة الأولى من الواردات الجزائرية كما يوضحه الشكل رقم (03) والتي تحتاجها المشاريع التنموية نتيجة النقص الداخلي، وعلى السلع الغذائية التي تزداد من سنة لأخرى (وتحتل المرتبة الثالثة) نتيجة زيادة عدد السكان، إضافة إلى ارتفاع أجور العمال والموظفين ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع المعمرة كالسيارات، واللذين يمثلان في مجموعهما نصف الواردات.

شكل 02: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

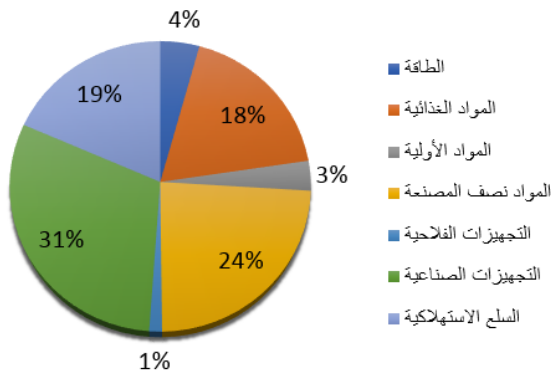
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري شهد فائض خلال الفترة (2000-2014) وشهد عجز خلال الفترة (2015-2017) ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

- تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014): من الملاحظ أن رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة تميز بكونه موجب إضافة إلى التذبذب من مرحلة لأخرى حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 برصيد 40.52 مليار دولار أمريكي وأقل قيمة سنة 2014 برصيد 0.46 مليار دولار أمريكي، عرفت الفترة (2002-2000) انخفاضا بسبب النمو غير المتناسب بين الصادرات والواردات؛ أين عرفت الصادرات انخفاضا بسبب تراجع أسعار النفط في حين ارتفعت قيمة الواردات.

أما المرحلة (2003-2008) فشهدت ارتفاعا بوتيرة متسارعة سجل فيها الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 برصيد 40.52 مليار دولار أمريكي ويعزى ذلك إلى تسجيل أسعار النفط مستويات قياسية بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة 94.5 دولار للبرميل، ما نتج عنه ارتفاع في حصيلته الصادرات بنسبة تفوق الثلاث أضعاف مقارنة بسنة 2003، إضافة إلى زيادة الإنتاج في قطاع المحروقات إذ وصل استخراج الجزائر من النفط حوالي 2 مليون برميل، إلا أن رصيد الميزان التجاري شهد نموا متباطئا سنة 2007 بنسبة 0.5% مقارنة بسنة 2006 بسبب ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية نظرا لارتفاعها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو.

شهد الميزان التجاري تدهورا بنسبة 80% سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) والركود الاقتصادي العالمي ما نتج عنه انهيار أسعار النفط لانخفاض الطلب عليه، وباعتبار أن اقتصاد الجزائر ريعي تراجعت حصيلته الصادرات سنة 2009 إلى 45.18 مليار دولار أمريكي بعدما سجلت 78.95 مليار دولار أمريكي سنة 2008 بنسبة تراجع 43% مقارنة بنفس السنة وهو ما ينافي قول محافظ

شكل 03: هيكل الواردات سنة 2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

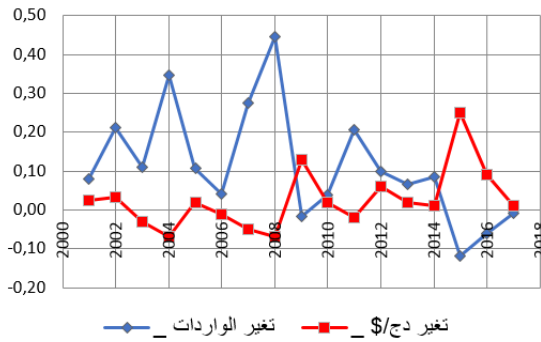
- تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2017): خلال الفترة (2015-2017) سجل الميزان التجاري عجز لأول مرة منذ التسعينات بسبب تراجع أسعار النفط لمستويات متدنية وهي الأزمة التي لوحث في أفق جوان 2014، نتيجة الزيادة في إنتاج النفط من طرف السعودية وإيران بعد رفع العقوبات على هذه الأخيرة، وبالمقابل نقص الطلب العالمي على النفط خاصة من طرف الصين (ثاني أكبر مستهلك للنفط سنة 2016 بسبب بطء نموها الاقتصادي، ما أدى إلى تراجع حصيلته الصادرات الجزائرية إلى حوالي النصف.

وعلى الرغم من الانخفاض التدريجي في قيمة الواردات نتيجة تخفيض الدينار الجزائري وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات

أدى تخفيض السلطات النقدية الجزائرية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2005، 2010 و2014 بنسبة 2%، 2% و1% إلى ارتفاع حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 12%، 26% و55% على التوالي، وهو تأكيد للنظرية الاقتصادية. ورغم التخفيض الذي أجراه بنك الجزائر سنتي 2009 و2015 بنسبة 13% و25% سجلت حصة الصادرات انخفاضا ملحوظا ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية 2008 ما نتج عنه ركود اقتصادي عالمي، وأزمة 2014 التي انهارت فيها أسعار النفط ما أجبر الحكومة على إتباع سياسة التقشف التي انجر عنها تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2.3.3. أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الواردات : لدراسة مدى تأثير حصة الواردات بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري قمنا بإسقاط النظرية الاقتصادية (التي تنص على أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الواردات) على واقع الاقتصاد الجزائري، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

شكل 05: تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لتغير الواردات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) و (2).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه على الرغم من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي إلا أن حصة الواردات في تزايد مستمر باستثناء سنتي 2009 و2015، حيث شهدت ارتفاعا خلال الفترة (2008-2000) بنسب متفاوتة لتشهد سنة 2009 تراجع بنسبة 2% على إثر تخفيض بنك الجزائر لسعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 13% لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية، لتعاود الارتفاع مجددا طيلة الفترة (2009-2014) مسجلة أعلى قيمة لها منذ سنة 2000 بقيمة 59.67 مليار دولار أمريكي.

على إثر انهيار أسعار النفط سنة 2014 فإن تخفيض السلطات النقدية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 25% أدى إلى تراجع حصة الواردات بنسبة 12% لتواصل الانخفاض إلى غاية 2017، وعلى الرغم من استمرار بنك الجزائر في إتباع سياسة

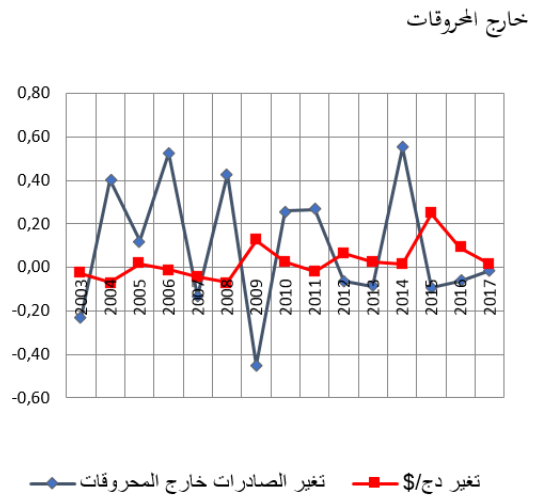
حيث قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية من الاستيراد ورخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالاسمنت والحديد أواخر 2017، إلا أن حصة الواردات كانت أكبر من حصة الصادرات ما أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزان التجاري. ما يمكن استخلاصه أن الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ الارتباط الوثيق بين حصة الصادرات المتأتية من قطاع المحروقات ورصيد الميزان التجاري، ما يعني وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والرصيد.

3.3. تحليل أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري: بعد التطرق إلى تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، سنحاول الآن دراسة مدى تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

1.3.3. أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج قطاع المحروقات : باعتبار أن غالبية حصة الصادرات متأتية من قطاع المحروقات والمسعرة أساسا بالدولار، فإنها لا تتأثر بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. وعليه سندرس هذا الأثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات. لدراسة مدى تأثير حصة الصادرات بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري قمنا بإسقاط النظرية الاقتصادية (التي تنص على أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات) على واقع الاقتصاد الجزائري، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

شكل 04: تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لتغير الصادرات خارج المحروقات



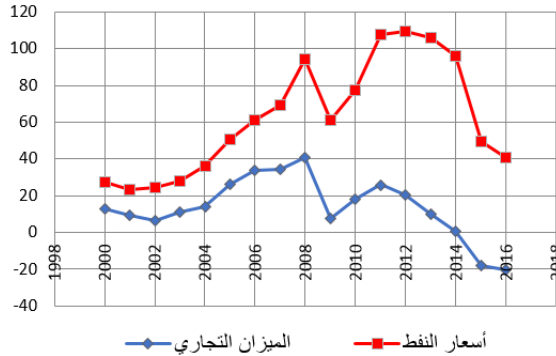
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) و (2).

نلاحظ من الشكل أعلاه وجود علاقة عكسية بين تغير سعر صرف الدينار الجزائري وتغير الصادرات خارج قطاع المحروقات، فعند رفع سعر صرف الدينار الجزائري سنة 2002 و2007 بنسبة 3% و5% أدى ذلك إلى انخفاض حصة الصادرات بنسبة 23% و13% على الترتيب، بينما

4.3.3 أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري : على خلفية الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على العائدات البترولية و انطلاقا من تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017) الذي أرجعنا فيه التغيرات التي حدثت إلى ارتفاع أو انخفاض حصة الصادرات المتأتية من المحروقات، فإن ذلك يدعو إلى دراسة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط.

لتوضيح ذلك نستعين بالشكل رقم (07):

شكل 07: تطور أسعار النفط بالنسبة لرصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2) وإحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

نلاحظ أن أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري بالجزائر يتجهان أو يسلكان نفس الاتجاه خلال كل فترات الدراسة، حيث أن كل انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري وكل ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى تحسن في الرصيد، بينما يؤدي الانهيار في أسعار النفط إلى تسجيل عجز في رصيد الميزان التجاري كما حدث خلال الفترة (2015-2017) على إثر الصدمة النفطية 2014. وهو ما يجعل رصيد الميزان التجاري رهين لأي تقلب في أسعار النفط، بمعنى أنه يفسر التغيرات التي تحصل في الرصيد بنسبة عالية.

4. مناقشة النتائج

عالجنا من خلال هذه الدراسة موضوع تأثير سياسة تخفيض تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

توجد علاقة عكسية بين تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، إلا أن المشكلة في الجزائر ضعف حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يجعل سياسة تخفيض قيمة العملة ضعيفة الفعالية.

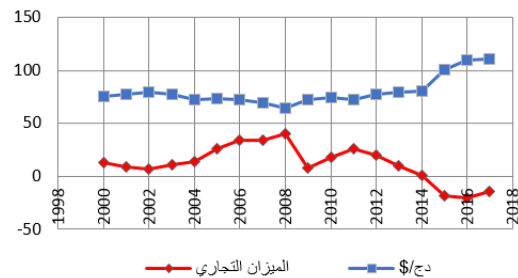
وجود أثر محدود لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على حصة الواردات بسبب زيادة الطلب على سلع

التخفيض إلا أن هذا التراجع في الحصة يعزى إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات، أين قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية من الاستيراد وفرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالاسمنت والحديد أواخر 2017.

ويرجع سبب الأثر المحدود لسعر الصرف على الواردات كون هذه الأخيرة تعرف زيادة في الطلب عليها خاصة السلع التجهيزية التي لا تتوفر عليها الجزائر والتي تتطلبها المشاريع التنموية التي طبقتها الحكومة خاصة في ظل البجوحه المالية (لارتفاع الموارد المالية لارتفاع أسعار النفط) إضافة إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية نتيجة زيادة عدد السكان، إضافة إلى ارتفاع أجور العمال والموظفين ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع العمرة كالسيارات.

3.3.3 أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري : بما أن النظرية الاقتصادية تنص على أن أي تخفيض في العملة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض في الواردات فإن هذا سيؤدي حتما إلى تسجيل تحسن في الميزان التجاري، وعلى ضوء إسقاط هذه النظرية على الاقتصاد الجزائري توصلنا إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل ارتفاعا كلما قام بنك الجزائر بتخفيض الدينار الجزائري إلا أن هناك استثناءات خلال الأزمات أو الصدمات الخارجية (بحكم الترابط مع العالم الخارجي)، وهو ما يوافق إلى حد ما النظرية الاقتصادية. بينما توصلنا إلى أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي له تأثير محدود جدا على جانب الواردات. وعليه فإن الفائض أو العجز في رصيد الميزان التجاري لا يعزى لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وهو ما يوضحه الشكل رقم (06)، ذلك أن سياسة التخفيض تستوجب بعض الشروط لتحقيق الأثرين على الصادرات والواردات، كمرونة الطلب العالمي على منتجات الدولة وتمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بقدر كاف من المرونة بحيث أنه يستجيب للطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات وهو ما ليس محقق في الاقتصاد الجزائري.

شكل 06: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لرصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) و(2).

النفط لأن سلبيات هذا الإجراء تفوق إيجابياته كانهخفاض القدرة الشرائية للمواطنين؛

- تأطير السوق الموازية باعتماد مكاتب صرف من أجل استقطاب الموارد المالية؛

- تنويع الاقتصاد بالاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي تملك فيه الجزائر ميزة تنافسية؛

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المراجع باللغة العربية

• السيد محمد أحمد النسريتي. (2009). التجارة الخارجية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

• بغداد باي غالي، سنوسي بن عومر. (جانفي، 2017). سعر الصرف والمؤشرات التنافسية التصديرية- مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة (09)، الصفحات 80-88.

• بنين بغداد. (2015-2016). تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود.

• خالد بورحلي، كريم بوروشة، و محمد لحسن علاوي. (2015). فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014-1986). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الصفحات 175-192.

• زينب حسين عوض الله. (2005). الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة الدولية. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

• سعيدة شطباني. (2011-2012). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة (1993-2010). المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير.

• سهيلة مواكني. (2013-2014). محددات الطلب على احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1990-2011). الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي.

• عبد المجيد عبود. (2017). أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 01 (04)، الصفحات 175-197.

• فاطمة الزهراء بن حمودة. (أوت، 2012). أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: تخصص نقود ومالية.

• مجدي محمود شهاب. (2007). الاقتصاد الدولي المعاصر. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

• محمد الأمين شريبي، عبد العزيز برنتة. (مارس، 2017). تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو وانعكاسه على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2014). مجلة دراسات (29).

• هجيرة عبد الجليل. (2011-2012). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حاقلة الجزائر- تلمسان، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد، كلية علوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية.

التجهيزات الصناعية والسلع الغذائية، واللذين يمثلان في مجموعهما 50% من هيكل الواردات، وبالتالي فالأعوان الاقتصاديين في الجزائر من أفراد ومؤسسات مجبرين على الاستيراد حتى ولو ارتفع سعر السلع المستوردة نتيجة سياسة تخفيض العملة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ولو جزئيا.

عدم تبعية رصيد الميزان التجاري لتقلبات سعر الصرف، وذلك لأن النسبة الكبرى من الصادرات عبارة عن محروقات وتسعر بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي)، أما الواردات فغالبيتها باليورو، وبالتالي يمكن أن تؤثر تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار على رصيد الميزان التجاري، أما سعر صرف الدينار الجزائري فليس له تأثير واضح على رصيد الميزان التجاري.

تعتبر تقلبات أسعار المحروقات أهم عامل مؤثر في رصيد الميزان التجاري الجزائري، وهذه الظاهرة موجودة في اغلب الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

قيام السلطات النقدية في الجزائر بتخفيض الدينار الجزائري لهدف تحسين رصيد الميزان التجاري والحد من عجزه هو هدف ثانوي، أما الهدفين الأساسيين فيتمثلان في:

رفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار خاصة في فترات انهيار أسعار النفط؛

تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ومنه امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية.

5. خاتمة

إن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هو أنه حتى وإن كان هناك تأثير لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على زيادة الصادرات إلا أنه ضعيف، وذلك لأن مشكل التصدير في الجزائر ليس مشكل أسعار فقط بل يتعداه إلى كمية وجودة السلع المصدرة خارج المحروقات، والتي تمثل نسبة ضعيفة جدا. كما أن تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات كذلك ضعيف، لأن أغلب السلع المستوردة ضرورية ولا بديل لها في الاقتصاد المحلي لا من ناحية السعر ولا من ناحية الجودة. ومنه سياسة تخفيض قيمة العملة تكون ذات فعالية في الدول المتقدمة التي تملك صادرات متنوعة ولها القدرة على إحلال الواردات، أما الدول النامية مثل الجزائر فهذه السياسة لا يكون لها تأثير كبير على الميزان التجاري، ومما سبق يمكن طرح المقترحات التالية:

- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

- إحلال الواردات بتوطين الصناعات ومنع استيراد ما ينتج محليا؛

- عدم الاعتماد على سعر الصرف كألية لمواجهة تقلبات أسعار

المراجع باللغة الأجنبية

- Agostino, S. Montoussé, m., Cheffel, A., & Marc Huart, J. (2006). 100 fiches pour comprendre la mondialisation. Paris, France: Edition Breal.
- Jean, P. F. (1986). La crise du système monétaire international (éd. Deuxième édition). Paris, France: HadhaniKhaznadar.
- Josette, P. (1995). Gestion Financière International (éd. 3ème édition). PARIS, France: vuibert.
- Kenen, P. B. (1994). Exchange Rates and the Monetary System: Selected Essays. GB: Edward Elgar Publishing.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف سارة بوسيس، أحمد ضيف، (2020)، سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة الأاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 143-152.